معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص سياساتي

العدد (3)

تداعيات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي وانعكاساتها على اقتصاد الضفة الغربية

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بشكل دوري مجموعة من الدراسات التطبيقية والعملية المفصلة، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراق المختصرة ضمن سلسلة سنوية لجلسات الطاولة المستديرة تتناول موضوعات حيوية ذات أبعاد اقتصادية تهم الجمهور وصناع القرار. لتعظيم وتعميم الاستفادة من هذه السلسلة ينشر هذا الملخص السياساتي لأبرز توصيات هذه الأنشطة العلمية الحوارية

حزيران 2024

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

ملخص سياساتي: تداعيات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي وانعكاساتها على اقتصاد الضفة الغربية

إعداد: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

---

1. الخلفية

تهدف هذه الورقة السياساتية إلى استخلاص العبر والدروس حول طبيعة العلاقة الاقتصادية الفلسطينية وما يجب التفكير به فلسطينياً، على ضوء التعرض لآثار الحرب الأخيرة ومدى تأثيرها على الاقتصادين الفلسطيني والاسرائيلي للقيام بعمل المقارنات التي تخدم هدف هذه الورقة.

تناولت الورقة الخلفية للقاء الطاولة المستديرة الخاصة بالموضوع "التداعيات السلبية للحرب على الاقتصاد الإسرائيلي". يأتي على رأسها انكماش الاقتصاد الإسرائيلي بمعدل 5.7% في الربع الرابع 2023 مقارنة بربع السنة السابق. وتسجيل ميزانية الحكومة في العام 2023 عجزا بمقدار 78.3 مليار شيكل. من المتوقع أن يتسع ويستمر هذا العجز في موازنة 2024 المعدلة ليصل إلى نحو 130 مليار شيكل على الأقل. كما تناولت الورقة الخلفية انعكاس التحولات الاقتصادية في إسرائيل على اقتصاد الضفة الغربية عبر عدد من القنوات. وأهم هذه القنوات التجارة الخارجية، والعمالة الفلسطينية في إسرائيل، والإيرادات الضريبية للحكومة الفلسطينية، وتبدل سعر صرف الشيكل مقابل الدولار.

2. التحديات أمام الاقتصاد الفلسطيني

2.1 الأثر على التجارة الخارجية

تأثرت حركة الواردات بتشديد إسرائيل القيود والإجراءات على حركة الأشخاص والبضائع بين محافظات الضفة الغربية. كما تأثرت الواردات بتراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص، بسبب الانحسار الكبير لمصدر دخل مهم للاستهلاك المحلي، وهو تعويضات العاملين في إسرائيل، ولم يؤد التعديل اللاحق إلا بالسماح للعمل فقط في بعض المستوطنات تحت إجراءات أمنية صارمة.

كان من الملفت خلال الربع الرابع 2023 التراجع الكبير في الواردات السلعية الفلسطينية المرصودة (تراجع بنسبة 28% مقارنة مع الربع السابق)، نتيجة التراجع الكبير في الواردات من إسرائيل بنسبة 27%. بالمحصلة تراجعت قيمة الواردات السلعية في مجمل العام 2023 بنسبة 5.5% لتصل إلى 7.7 مليار دولار (4.4 مليار دولار قيمة الواردات من إسرائيل). أما الصادرات فقد انخفضت بنسبة 23% في الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع السابق، مدفوعة بانخفاض الصادرات إلى إسرائيل بنسبة 37%، لكن البارز في هذا الربع هو الارتفاع غير المعهود في الصادرات إلى العالم الخارجي والتي ارتفعت بنسبة 133%. بالمحصلة تراجعت الصادرات في العام 2023 بنسبة 1.5% مقارنة مع العام السابق لتصل إلى 1.6 مليار دولار (1.3 مليار منها إلى إسرائيل).

2.2 العمالة الفلسطينية في إسرائيل

يترافق توقف تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل وارتفاع معدل البطالة، مع حرمان الاقتصاد الفلسطيني من تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والتي تشكل 16.9% من الدخل القومي الإجمالي المتاح. وتلعب هذه التعويضات دوراً مهما في تمويل الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

تشير البيانات الربعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية إلى 32% في الربع الرابع 2023 مقارنة مع 13% في الربع الثالث 2023. هذه القفزة في معدل البطالة أساسها توقف العمالة الفلسطينية من التدفق إلى سوق العمل الإسرائيلي على خلفية قرار الحكومة الإسرائيلية بمنع العمال الفلسطينيين من الدخول إلى العمل في إسرائيل. فقد انخفض عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات من 172 ألف عامل في الربع الثالث 2023 إلى حوالي 24 ألف عامل فقط في الربع الرابع 2023. عدا ذلك فقد العديد من العاملين في الاقتصاد المحلي وظائفهم في السوق المحلي، إذ تشير البيانات الربعية الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني إلى انخفاض عدد العاملين في السوق المحلي بنسبة 8% في الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع السابق (أي ما يقارب 56 ألف عامل فقدوا وظائفهم في سوق العمل المحلي).

أظهرت بيانات الحسابات القومية الأولية للربع الرابع 2023 الآثار السلبية لوقف تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل على الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والذي تراجع في الربع الرابع 2023 بنسبة 20.8% مقارنة مع الربع السابق في الضفة الغربية. وقد كان تراجع الإنفاق الخاص من أكبر المساهمين في انكماش الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2023، والذي شهد انكماشا حادا بمعدل 19% خلال الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع السابق.

2.3 إجمالي الإيرادات الضريبية للحكومة الفلسطينية

في حكم المؤكد أن تراجع الواردات، سيترك أثراً سلبياً على الإيرادات الضريبية للحكومة الفلسطينية، من خلال تراجع مستحقات الضرائب المرتبطة بالواردات. كذلك الحال بالنسبة إلى توقف تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، والتي ستترك أثرا سلبيا على الإيرادات الضريبية من خلال ضريبة الدخل على أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل، والتي تحول إلى السلطة الفلسطينية بشكل ربعي.

تقوم إسرائيل بتحصيل وتحويل الضرائب المستحقة على الواردات وأجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال نظام المقاصة (أحد مخرجات اتفاق باريس الاقتصادي). وقد شكلت إيرادات المقاصة ما نسبته 74% من إجمالي الإيرادات الضريبية للحكومة الفلسطينية في

العام 2022. أظهرت البيانات الربعية الصادرة عن وزارة المالية الآثار السلبية لتراجع الواردات، وتوقف تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل على إيرادات المقاصة، والتي شهدت تراجعا بنسبة 34% في الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع السابق.

من جانب آخر، يؤدي تراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى تراجع تحصيل ضريبة القيمة المضافة المحلية (تشكل عُشر الإيرادات الضريبية الحكومية ونحو ما بين 38-41% من الضرائب التي يتم جبايتها محليا). وقد تأثر هذا البند بشكل واضح بتراجع الإنفاق الاستهلاكي، إذ شهد تراجعا بنسبة 36% في الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع السابق. من الأثار المباشرة والخطيرة لتراجع تحصيل الإيرادات العامة إضعاف قدرة الحكومة الفلسطينية على تسديد مستحقات الرواتب والمعاشات التقاعدية وغيرها من الالتزامات الآجلة، ناهيك عن تغطية التزاماتها العاجلة من مديونية للقطاع المصرفي وموردي الخدمات بشكل خاص.

3. التوصيات

يبدو جليا أنه لا يمكن فهم العلاقة بين الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة وفق الإطار النظري للعلاقة بين اقتصاد كبير وغني ومتقدم، واقتصاد مجاور صغير وفقير ومتأخر، وما يتفاعل بينهما من تأثيرات الانتشار، وقوى الاستقطاب، وأن العلاقة بينهما لا تسير في ظروف عادية تحكمها قوى السوق، بل تأتي ضمن نطاق علاقة استعمارية، داعمة لقوى الاستقطاب، وتقليص القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

على ضوء هذه الصورة القاتمة، وفي ظل تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وما يعيشه الاقتصاد الفلسطيني من خناق مشدد منذ أحداث السابع من أكتوبر، أصبح من الضروري الأخذ بدرسين أساسيين:

الدرس الأول: إن الإيرادات الفلسطينية في اتجاه تراجع كبير، لذلك يجب وضع كافة السبل اللازمة لمواجهة هذا الانخفاض من خلال ما يمكن عمله محليا أو خارجيا لتحصيل الحقوق المالية الفلسطينية وللتقشف المالي الأقصى.

الدرس الثاني: ضرورة البحث في إمكانيات الانفكاك التدريجي عن الاقتصاد الإسرائيلي كضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، وتمكين الاقتصاد من التنفس شرقاً من خلال المعابر التجارية التي تربط فلسطين بكل من الأردن ومصر.

هذه الدروس تطرح العديد من الاسئلة حول أفضل السبل المتاحة للانفكاك المتدرج؟ وكيفية تعزيز الإيرادات والسيطرة الفلسطينية على تجارتها الخارجية؟، وما هي السياسات التي يجب وضعها على المدى القصير وعلى المدى الطويل لخدمة هذا الغرض؟ وما مدى تأثير تشجيع الإنتاج المحلي البديل والاستيراد المباشر من الأسواق الخارجية على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات واعتمادية الإيرادات على التجارة الخارجية؟ وما مدى الدور التي تلعبه إجراءات وقيود الاحتلال في نقصان أو ازدياد العجز في الميزان الجاري في ميزان المدفوعات؟ كيف سيتم التعامل واستيعاب من فقدوا وظائفهم في الاقتصاد الإسرائيلي؟

هذا يدفعنا بالعودة إلى الدراسة الرائدة التي نشرها المعهد في مطلع العام 2021 حول سبل الانفكاك التدريجي عن الاقتصاد الإسرائيلي، وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات والتي من الممكن ربطها مع انعكاسات الحرب على الاقتصاد الفلسطيني وفق المحاور التالية:[1]

3.1 الاستيراد المباشر من الأسواق الخارجية والتصدير لها عوضاً عن إسرائيل

في الوضع الفلسطيني الراهن وعلى المدى القصير من الأسهل البدء بسياسة الاستيراد المباشر من الأسواق الخارجية عوضاً عن إسرائيل، وذلك بغرض تقليص الاعتماد على السوق الإسرائيلية، كما أن زيادة الاستيراد المباشر من الخارج عوضا عن إسرائيل سوف يؤدي إلى تحصيل إيرادات جمركية إضافية على الواردات الخارجية، كما أن زيادة الاستيراد من الخارج سوف يزيد من إيرادات الحكومة الفلسطينية، وذلك بسبب تقليص التسرب المالي. من شأن تأمين المزيد من السيطرة الفلسطينية على المعابر التجارية تسهيل تدفق الصادرات الفلسطينية للأسواق الخارجية العديدة المستعدة والمتحمسة للتجارة مع دولة فلسطين.

3.2 تشجيع الإنتاج المحلي البديل بهدف تعويض جزء من الاستيراد

تنشيط وتوسيع القاعدة الإنتاجية المحلية يشكل أحد الحلول الناجعة في امتصاص جزء من فائض يد العاملة في سوق العمل الفلسطيني خاصة التي فقدت أعمالها في سوق العمل الإسرائيلي عقب أحداث السابع من أكتوبر. وقد توصلت الدراسة المذكورة إلى أن هناك قطاعات انتاجية لها أهمية كبيرة من حيث التشغيل. هذه القطاعات هي: صناعة المعادن، المنتجات الغذائية، الملابس، الأثاث، المعادن اللافلزية. وتعاني هذه الصناعات من غياب سياسات حمائية وصناعية وضريبية، وكذلك من منافسة غير عادلة بسبب غياب تطبيق المواصفات والمقاييس. هذا بدروه يلح على ضرورة سن سياسات داخلية فلسطينية عاجلة تعالج هذه المثالب من جانب. ومن جانب آخر تعزز الإنتاج المحلي وتزيد من القدرة الذاتية والإنتاجية الفلسطينية.

1. لمزيد من التفصيل حول الأسس العملية والعلمية حول الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة من خلال الرابط:
https//:library.mas.ps/FileManager/BookAttachmnt2100/0/

ضمن السياق ذاته، توصلت الدراسة المذكورة الى ان هناك 15 سلعة تستورد بكميات كبيرة من إسرائيل وذلك على الرغم من أنه يتم إنتاجها بشكل كبير محليا، وبسبب غياب سياسة صناعية حمائية لم يتم تعزيز الإنتاج والاستهلاك من هذه السلعة. هنا، يمكن استغلال هذه النقطة في تقليص قيمة الاستيراد الخارجي لهذه السلع لصالح الإنتاج المحلي، وهذا أيضا يعزز الانفكاك التدريجي والقدرة الذاتية الفلسطينية. إلى جانب ذلك، يتطلب تعزيز الإنتاج المحلي وحمايته مجموعة من الإجراءات أهمها: السيطرة على عمليات التهريب، وتخفيف الاعباء الضريبية الكبيرة على المنتجات المحلية. فالتغلب على هذه المشكلات من شأنه أن يعزز القدرات الذاتية والانفكاك التدريجي.

3.3 تعزيز الإيرادات والمالية العامة

تظهر الحرب الحالية أهمية تغيير السلوك الاستهلاكي تجاه السلع الاسرائيلية على حساب السلع المستوردة والمنتجة محليا، هذا التوجه سيكون له آثار مالية إيجابية على الخزينة الفلسطينية من حيث الزيادة في إيرادات الضرائب غير المباشرة وزيادة ضرائب الدخل وزيادة التشغيل وبالتالي، زيادة الاقتطاعات الضريبية.